http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1672) السنة السابعة - الخميس (10) كانون الاول 2009

وزير الداخلية: اتهامنا بتلقي الدعم الخارجي خطاب تبناه الفاشلون

جواد البولاني: البعض يسعى إلى تعويق العملية السياسية وتأخير بناء البلد

حصل الحوار قبل يوم من تفجيرات الثلاثاء الدامي، وبتواضع كبير وبضيافة عراقية فاحت منها، رائحتي الشاي والقهوة وبالرغم من الجهد الواضح على ملامح وجهه الاسمر، استقبل السيد وزير الداخلية جواد البولاني جريدة (المدى) في حوار ضيف الخميس ليعطيها من وقته ساعتين مؤكداً لها بأن هناك امراً ديوانياً صادراً من رئيس الوزراء يعطي مسؤولية امن العاصمة لقيادة عمليات بغداد مبيناً بأن دور وزارتي الدفاع والداخلية هو الدعم والتحشيد فقط، ويرى البولاني بأن البعض يسعى الى تعويق العملية السياسية وتأخير بناء البلد مشيراً الى ان اقالة اللواء عبد الكريم خلف جاءت عن طريق وشايات ودعاوى كيدية، وبشأن استرداد المتهم محمد الدايني من ماليزيا اوضح البولاني بأن الملف اكتمل والحكومة تسعى جادة بتسلمه من دولة ماليزيا مبيناً ان هناك فريقا من الداخلية بصدد استرداده من الجانب الماليزي.

حاوره / يوسف المحمداوي
تصوير / مهدي الخالدي

في بور سعيد عشت اجمل ايام حياتي

×من هو جواد البولاني؟

-عراقي ابن المدن الغنية باخلاقها ومحبتها وطيبتها، ولدت في بغداد عام ١٩٦٠، دخلت المدرسة الابتدائية في منطقة الكسرة، وفي الخامس الابتدائي أنتقلنا الى منطقة الكيارة في مدينة الثورة سابقاً ومدينة الصدر حالياً، بعدها انتقلنا الى منطقة الداخل قطاع ٥٥ واكملت الابتدائية ما بين مدرسة الحمدانية والادريسي، واكملت المتوسطة والاعدادية في بورسعيد، وعشت اجمل ايام حياتي فيها، ويمكن ان اصفها بمرحلة المثابرة الجادة لتكوين الشخصية، وكنت جزءاً من الولادة المسؤولة في طبيعة اكتمال النضج من ضمن ذلك الجيل المهم، وكان للعائلة دورا كبيرا في متابعة دراستي وحتى هواياتي الرياضية، ولذا اصف بورسعيد بالنقطة المهمة في حياتي، ولي فيها اصدقاء كثر، الان هم اسماء لامعة في الاوساط الثقافية والفكرية والاعلامية، وكذلك الرياضية، علماً ان من اهم هواياتي هي ممارسة كرة القدم، وهناك العديد من الاسماء الرياضية المهمة التي تتلمذنا على ايديها من امثال جاسم عباس، عباس طورش، كاظم ديوان، حميد مجيد، ومن المدرسين الذين يشكلون في ذاكرتي ضوءاً متقداً على الدوام ولهم الدور الكبير في ايصالنا الى مرحلة النهج العلمي والاخلاقي منهم الاساتذة عبد الزهرة في اللغة العربية، وكذلك مدرس الانكليزية احمد، واسكندر في الرياضيات، وهادي جبر اللامي، وكاظم الأزيرجاوي في الفيزياء وعبد الحسين الحجار، وعدنان مامكا مدرس اللغة العربية، بعد بور سعيد دخلت الجامعة التكنولوجية ودرست فيها هندسة الميكانيك، في السنة الثالثة والرابعة تخصصت في هندسة الطائرات، وحصلت على شهادة البكلوريا في الهندسة منها عام ١٩٨٤، عام ١٩٨٥، عملت في قاعدة الحبانية كمهندس طائرات، واستمريت في العمل مع الاسراب التدريبية، واثناء تلك الفترة كنت المسؤول عن الالعاب الرياضية في قاعدة الحبانية.

معارضة صامتة

×متى تولد عندكم هاجس العمل السياسي؟

-دائماً العمل والاحتكاك بالمجتمع يعطيك صورة حقيقية عن طبيعة وحجم المعاناة، سواء من تصرف النظام الديكتاتوري السابق، وايضاً من تراكمات الانظمة الاستبدادية السابقة، فالبلد منذ أكثر من اربعة عقود يعاني الكثير من صور الاضطهاد، والعراقيين بمعظمهم وبالذات الذين اختاروا ان يبقوا في الداخل بالرغم من حجم المأساة، كنا نشكل نوعاً من المعارضة ولكنها للامانة كانت صامتة، ومع ذلك كانت تطمح الى التغيير الحقيقي، والتخلص من النظام الفاشستي، ولكن طبيعة النظام وسياسته الامنية ألغت كل ابواب التغيير الممكنة من الداخل، وباعتقادي ان جميع العراقيين في الداخل كانوا يعيشون في سجن كبير يحكمه سجان واحد اسمه (صدام حسين)، فماذا يفعل المسجون ازاء سجان متمكن بأدواته، لذا ارتضى الشعب ان تكون ادوات تحريره من ذلك السجن خارجية، فجاءت اميركا واطاحت بالنظام السابق لينطلق العراق بآفاق جديدة نحو فضاء الحرية، فما تحقق يعد نقطة الشروع لجميع العراقيين باتجاه العمل السياسي.

التوجه السياسي أمر طبيعي عند العراقيين

×هل دخلتم المعترك السياسي قبل التغيير ام بعده؟

-منذ عام ١٩٨٦ وكنت اتنبأ بسقوط ذلك النظام، واي شخص متابع للتغييرات الحاصلة في العالم، فضلاً عن ملاحظة وتشخيص السياسات الخاطئة التي يمارسها النظام الديكتاتوري ومنهجيته، كان لديه شعور وصورة دقيقة بنهاية دراماتيكية لذلك النظام، وكنا نتمنى ان تكون تلك النهاية مبكرة أي قبل عام ٢٠٠٣، وان لاتمضي كل تلك السنوات على العراق والعراقيين في ظل اتون الحروب وويلاتها.

وخسر البلد رجالاته في حروب ليس لنا فيها ناقة او جمل، بالاضافة الى ذلك المقابر الجماعية والاعدامات العشوائية للكثير من ابناء العراق، فمنذ عام ١٩٦٨ والعراق عانى الويلات، المهم بعد عام ٢٠٠٣ تولد عند العراقيين وهو امر طبيعي، التوجه للعمل السياسي، وانا كعراقي فمن هذه المرحلة تبنيت هذا التوجه وخضته على الواقع، وراهنت على نجاحي فيه، ففي عام ٢٠٠٣ عضو مناوب في مجلس الحكم، عضو في الجمعية الوطنية والمجلس الوطني، وكنت رئيس لجنة المياه في الجمعية الوطنية.. اسهمت في كتابة قانون ادارة الدولة الانتقالي وكذلك في كتابة الافكار التي تساعد في تنظيم الادارة، واشعر بأننا ساهمنا في الكثير من الاشياء التي من شأنها أن تدعم التجربة الديمقراطية الحاصلة في البلد.. واعتقد ان السنوات التي تلت التغيير بالرغم من التحديات الكبيرة سواء كانت تحديات خارجية او داخلية لكنها دفعت بالبلد الى آفاق جديدة ومتطورة، فمع وجود مساند للديمقراطية في الداخل هناك من يعارضها ايضاً.

انتخبوني بالاجماع

×آليات اختياركِ لوزارة الداخلية كيف تمت؟

-من خلال عملي السياسي، وعلاقاتي مع مختلف الكتل السياسية، ومعرفتهم بأستقلاليتي في العمل ومهنيتي، وأنا في عملي منذ عام ٢٠٠٣ الى تاريخ الاستيزار لم نكن مغلقين ضمن اطار معين، او رؤية جامدة، كأطار ايديولوجي محدد، او طائفي او قومي، فكان توجهنا ومنذ البداية هو ضمن التوجه الوطني الديمقراطي الذي يسعى لبناء مرتكزات التنوير للفكر المدني، الذي يدفع بالبلد الى بناء مؤسساته وفق الرؤية الديمقراطية، فأنا عند التصويت داخل قبة البرلمان على منصب وزير الداخلية حصلت على (١٨٣) صوتاً، وهذا الرقم من اصل (١٩٥) كانوا موجودين داخل المجلس يعتبر تصويتاً بالاجماع، وهذه الثقة التي منحت لنا هي في الوقت نفسه مسؤولية كبيرة ألقيت على عاتقنا، ويتوجب علينا اداءها بكل امانة ومهنية وحرص من اجل البلد، ونتمنى ان ننجح في ذلك..

تنظيف الوزارة من المليشيات

×هل تجدون الموازنة المقررة لوزارتكم كفيلة بوصولكم الى جاهزية تامة لحفظ امن البلاد؟

-نحن في كل عام نحدث اساليب التخطيط في بناء الموازنة، ونضع استراتيجياتنا التي على اساسها يبدأ استثمار الموازنة في الانفاق والتشغيل، فوزارتنا وقبل تسلمي لمسؤوليتها لم تكن هناك دولة، بالمعنى الحقيقي، فأنا تسلمت الوزارة في ظروف صعبة جداً، فكان لابد ان نقاتل الارهابي وفي الوقت نفسه يجب الالتفات الى بناء الوزارة وفق المرتكزات الحديثة والوطنية. وتأهيل الوزارة وتنظيفها من المفسدين والميليشيات الخارجة على القانون وهذا الامر يتطلب جهوداً كبيرة.

> **بالنسبة لمسألة اغتيال الاعلاميين والمفكرين وبعض الكفاءات قمنا بإلقاء القبض على الكثير من المتورطين في مثل تلك الجرائم**

تشكلت الوزارة على أسس طائفية

×هذا يعني بأنكم تسلمتم وزارة تشكلت بصورة خاطئة؟

-نعم، فمسألة تشكيلها واستقطاب العاملين فيها لم تكن وبنسبة ١٠٠٪ على اسس مهنية وفق كفاءة وخبرة، بل كانت على اسس طائفية وحزبية ومبدأ المحاصصة، والامر تطور ان المحاصصة اصبحت ضمن الطائفة، ومحاصصة داخل الحزب، فتجد الان هناك من يقول أن فلان الفلاني هو من الحزب ولكن من مجموعة لندن، وهذا من مجموعة ايران وذلك، من مجموعة سوريا، وهناك تحديات كبيرة، ولكن ما جعلنا في دائرة النجاح والتخلص من تلك التأسيسات هو تمكنا وعملنا بقناعة بنهج ثابت، هو ان نكون على مسافة واحدة من الجميع، وان تكون المؤسسة الامنية حامية للمكتسبات الديمقراطية ومنجزاتها في البلد، وكذلك مع الامن يجب ان يتوفر مناخ للحريات تتنفس فيه الكلمة والرأي والفكر والثقافة والفن والشعائر الدينية وكل ما يعزز هذا التنوع في البلد ويحافظ على بقائه وادامته للحفاظ على هذه الهوية العراقية، ضمن اطار ومسؤولية القانون العراقي الذي يجب أن يكون حارس وحامي الجميع..لذا تجد الان في عمل الداخلية بأنها لاتنظر الى هوية الشخص الفلاني، بل تنظر الى عملية دخوله الى ساحة ارتكاب الجريمة، ليصبح تحت طائلة القانون، فالوزارة أدت ما عليها في هذا الجانب، وهي مستمرة بذات النهج في مراقبة الطارئين عليها والذين يتجاوزون على حقوق الانسان، لأن هذه المفردة حاضرة، وكذلك احترام حقوق الناس وممارسة حرياتهم، فوزارة الداخلية هي قلب الدولة، واذا شعرت بأن الدولة تعيش مرحلة ايجابية وتمر بعافية فهذا يعني بأن الداخلية بخير.

٢/١ مليون منتسب

×ما عدد افرادالقوات الامنية في الداخلية؟

- بعد تسلمي ادخلت (٣٦٢) الف شرطي في الوزارة من مختلف المحافظات، وتخرج الى الان اكثر من عشرة الاف ضابط من كلية الشرطة والمعهد العالي، وكان للمرأة دور مهم في الوزارة، ولاول مرة في تاريخ العراق، والمنطقة تخرج الوزارة بحدود (٢٥٠) امرأة ضابطات يمارسن دورهن في تنفيذ القانون والتحقيقات ومواجهة العنف الاسري، ونشاطات اخرى تتعلق بالشرطة المجتمعية. وعدد افراد الوزارة الان اكثر من نصف مليون، وتقوم بحماية عشرات الالاف من المواقع الرسمية وغير الرسمية، لايوجد مكان في العراق يخلو من أحد منتسبي وزارتنا يقوم بواجباته المكلف بها، والان لدينا انفاق بملايين الدولارات على بناء منظومة الحدود من خلال تعبيد الطرق وبناء المخافر وشراء اجهزة الرقابة المتطورة ووزارتنا بالاضافة الى واجباتها الامنية، تقوم ايضاً بتقديم الخدمات لحوالي (١١) مليون مواطن شهرياً، من خلال دوائرنا الخدمية، وقدمت الوزارة اكثر من (١٤) الف شهيد في عموم المحافظات، وفي بغداد لوحدها سقط (٤) الاف شهيد من ابناء الوزارة دفاعاً عن القانون والدولة.

(١٩) حالة تضحية متفردة

×هل وصل رجل الامن في الوزارة الى روح التضحية والايثار من اجل حماية الوطن او المواطن.

-نعم لدينا الكثير من الحالات والصورة رائعة بشأن ذلك، فقبل فترة قامت قوى الارهاب بركن دراجة مفخخة في احد اسواق قضاء الاسكندرية التابع لمحافظة بابل، وقام المواطنون باخبار احد رجال الشرطة، فما كان منه الا ان حمل الدراجة بعيداً على السوق لتنفجر وهو يحملها ليسقط شهيداً دفاعاً عن ابناء بلده، احد رجالنا يهرول قبل وصول الارهابي المفخخ الى منطقة التأثير ويقوم باحتضانه لينفجر مع الارهابي ويسقط شهيداً، هذه روح رجالات الوزارة الان، ولدينا (١٩) حالة متفردة بهذه الروح، وأنا اعتقد بأن لايوجد أي جهاز شرطة في العالم يحمل هذه الروح الوطنية الخالصة.

كانت الشرطة جزءاً من المشكلة الأمنية

×كيف تنظر الى تطور عمل الشرطي الان مقارنة بما كان عليه قبل عام ٢٠٠٦؟

-لايمكن المقارنة، فأنا قبل ان اتسلم الوزارة، كانت الشرطة تسلم المراكز الى الارهابيين، بعد ان يخلعون زيهم العسكري ويسلمون اسلحتهم، وكان الشرطي يرتدي قناعاً على وجهه حتى لايتعرف عليه احد، وكانت جزءاً من المشكلة الامنية، من خلال استخدام عجلات الشرطة واسلحتهم في عمليات الخطف والتسليب والقتل، والسيطرات الوهمية، لكن الان الشرطة تطورت ونضج عملها، من خلال بناء المنظومة الاخلاقية للمؤسسة في طبيعة اداء المهنة بالروح الوطنية.

قيادة عمليات بغداد هي المسؤولة

×معالي الوزير هل هناك أزمة بين وزارتكم وقيادة عمليات بغداد بشأن التفجيرات الاخيرة؟

-قيادة عمليات بغداد هي المسؤولة عن امن العاصمة، وهذا الامر ديواني صدر بأمر رئيس الوزراء في تلك الفترة حدد فيه مسؤوليات قيادة عمليات بغداد في ادارة الملف الامني، تحريك القطعات، دور وزارتي الدفاع والداخلية هو تعبئة وحشد الجهود لقيادة عمليات بغداد، ونحن في الحقيقة طالبنا لأكثر من مرة بضرورة مراجعة وتقسيم العمل بصورة مشتركة، قيادة عمليات بغداد ليست قطعات وانما مقر مسيطر وقيادة تدير الموارد، والموارد عبارة عن جيش وشرطة. وكلفت هذه القيادة بأدارة ملف امن بغداد في ظل وجود تمرد وارهاب، واسعين، وكان الامر يقضي ذلك ووجود تلك القيادة في حينه كان ضرورياً في طبيعة تحشيد الجهود لمكافحة الارهاب لاسيما ان الاميركان كانوا معنا، وبعد توقيعنا الاتفاقية استمرينا في مواجهة التحديات، ولكن ما نطمح له الان هو تحديد المسؤوليات وفق العمل المؤسساتي القانوني الدستوري.

معركة النظام الداخلي

×برأيكم هل من الضروري ان تكون قيادة عمليات بغداد ضمن مسؤولية وزارتكم؟

-نعم، يجب ان تكون ضمن نظام معركة النظام الداخلي، بأعتبار الامن الداخلي من ضمن مسؤوليات وزارة الداخلية وهذا ما معمول به في كل دول العالم، كان المبرر لوجود تلك القيادة هو عدم اكتمال قدرات وزارتنا لتلك الفترة، لكن الان الوزارة بدأت تنهض بقدراتها وقابلياتها وواجباتها بصورة واسعة ومشخصة، نعم في عام ٢٠٠٦ /٢٠٠٧ كانت نسبة الموجود في افواج الطوارئ والشرطة الوطنية لا تتجاوز الـ ٢٥٪ لم تكتمل جاهزيتها، اما الان فقد وصلت في بعض الافواج الى نسبة ١٠٠٪ وفي جميع المجالات.

لانسمح بحدوث الأزمة

×نعود ونقول هل هناك أزمة بينكم وبين قيادة عمليات بغداد؟

-لا نسمح بحدوث أزمة، فنحن متخمين بالازمات، يكفينا أزمات التنافس السياسي والصراع فما بينها، أزمات الوضع الخدمي للمواطن، والملف الامني خاضع لمسؤولية وقرار، وكنا قبل عام ونصف العام قلنا للاجهزة الرقابية في الدولة، اذا اردتم مساءلتنا بشأن الملف الامني للعاصمة، فيجب اولاً ان تعطوا مسؤولية امن العاصمة الى وزارتنا، ونحن مستعدون لهذه المسؤولية، وما زلنا نقول بأن وزارة الداخلية مستعدة تماماً لتحمل مسؤولية امن بغداد وباقي مدن العراق.

ملفات التحقيق لم تغلق

×من يقف وراء عدم تسليمكم العمل الامني؟

-لا أود الدخول في التفاصيل، لكن تقييم المسألة والنظر اليها يعتمد على نوايا مختلفة، هناك نوع من سرقة المنجز، والجهود التي بذلت خلال هذه الفترة، وانا برأيي فأن كل الجهود والانجازات تصب في مصلحة الدولة، وما دمنا نسير ضمن التجربة الديمقراطية ونؤمن بها، فأن الشخوص ستذهب وتتبدل، لكن يبقى العمل المؤسساتي (السستم). والذي يحاول ان يغيب دور الداخلية في بناء مؤسساتها الامنية فهو واهم.

×الكثير من ملفات التحقيق لم تعلن نتائجها، هل الامر بسبب تدخلات خارجية، او داخلية؟

-ملفات التحقيق لم تغلق، بل انها مفتوحة ومتوقف اعلان النتائج عنها، بسبب ملاحقات لعناصر ارهابية، وهناك اجراءات ترتبط بسير مجريات العدالة وغيرها.

×لكن معالي الوزير هناك مثلاً قضية مصرف الزوية، ما آخر نتائج التحقيق ومن الجهة المسؤولة عنها؟

- الناطق باسم مجلس القضاء أصدر واحداً من البيانات المهمة، والمحكمة دانت المجرمين، واصدرت قرارا بأعدامهم، ونحن في متابعة وملاحقة لبقية المجرمين الهاربين، وايا كانت الجهة التي تقف وراءهم سنعلن عنها، وكذلك في القضايا الاخرى، ولم ولن نسمح بممارسة آلية ضغوطات سواء خارجية او داخلية بشأن تلك القضايا.

القاء القبض على منفذي بعض الجرائم

×هل توصلتم الى خيوط بشأن جريمة اغتيال مستشار وزارة الثقافة الشهيد كامل شياع؟

-بالنسبة لمسألة اغتيال الاعلاميين والمفكرين وبعض الكفاءات قمنا بالقاء القبض على الكثير من المتورطين في مثل تلك الجرائم، ولكن ملفات تلك القضايا تبقى مفتوحة لحين اكتمال كل الجوانب التحقيقية، وهناك مسألة يجب ان يعرفها الناس، بأن قسماً من المتهمين بتلك الجرائم يقتلون في اثناء المواجهات مع قواتنا الامنية، وبالتالي تغيب علينا الكثير من المعلومات، ولكنني اطمئن الجميع بأن جميع القضايا المتعلقة بدم أي مواطن عراقي لم ولن تغلق ابداً، واضرب لكم مثلاً بأن العمل الارهابي الذي طال عمال البناء في بغداد الجديدة، وآخر في الرصافة والتفجير الذي حدث في الكاظمية، استطاعت وزارتنا متابعة منفذي تلك الجرائم وتم القاء القبض عليهم، واعترفوا بفعلتهم الجبانة، واحكام الاعدام الصادرة بحق المئات من المجرمين دليل على متابعة وزارتنا لتلك القضايا وسنستمر في ذلك.

> **من الغريب ان يعامل اللواء عبد الكريم خلف بهذه الطريقة وهو الضابط الوطني الذي علق بعد افراد عائلته على اعمدة الكهرباء ولم يتنازل عن وطنيته ابدا**

هؤلاء دافعوا عن الدولة

×نسمع بين فترة واخرى بأن الداخلية سرحت العديد من منتسبيها لأتهامهم بقضايا فساد أو لكونهم بعثيين، فهل هناك فعلاً بعثيون في وزارتكم؟

- منذ تسلمي الوزارة في عام ٢٠٠٦ لايوجد أي منتسب عاد الى الوزارة من غير ضابطة قانونية وتوفر شروط العودة الى الخدمة فيه، وكل هذا الكلام يدور حول الفترة التي سبقت تسلمي للوزارة فأنا غير مسؤول عما حدث، لكن الوزارة لم ولن تسمح بوجود أي منتسب فيها متورط بأية جريمة، وكذلك من تحوم حوله الشبهات تتأكد الوزارة من خلال متابعتها من قبل دوائرنا الاستخباراتية والرقابية للوقوف على الحقيقة، لكن في الوقت نفسه علينا ان ندافع عن الناس الذين قدموا التضحيات، ودخلوا وعملوا في خندق واحد مع النظام السياسي الديمقراطي الجديد للبلد، وحموا الدولة في اصعب الظروف، نحن دققنا في سجلاتهم، وبرهنت تلك السجلات بأنهم غير متورطين في جرائم النظام السابق ولكونهم يمتلكون الكفاءة والخبرة للعمل بمهنية في السلك الامني، وبعد ان خضعوا لمراجعة وتقييم، والان جزء من وظيفة المؤسسة ان تعد التقييمات بأستمرار لمنتسبيها من الضباط والافراد، والوزارة لاتجامل في مسألة امن المواطن، ونحن لن نتخلى عن الناس الذين دافعوا عن امن الدولة بوطنية عالية، لأن من غير المعقول ان تذهب تلك الخبرات لخدمة الارهابيين والمخربين ودفعهم للعمل والارتباط بدوائر استخباراتية تابعة لدول اجنبية، فعلينا استقطابهم ومن خلال وطنيتهم ومهنيتهم واستخدامها في بناء البلد.

لم نتهم دولة معينة

×بشأن التفجيرات الاخيرة اثير نقاش واحتدام جدل عن مرتكبي الجريمة، هل توصلتم الى معرفة دقيقة بالفاعل الحقيقي؟

-التفجيرات الاخيرة ترتبط بمنظومة لادارة عمل ارهاب منظم تشترك فيه قوى الارهاب والجريمة والبقايا من ازلام النظام البائد في ما يتعلق بأنشطة تحاول أن تزعزع الوضع الامني وتؤثر على ما تحقق خلال هذه الفترة، واجهزتنا الامنية، استطاعت في الجوانب التحقيقية، ان تحقق الكثير من التقدم لمعرفة الجناة.

×اتهامنا لسوريا بالوقوف وراء تلك التفجيرات، هل جاء وفق ادلة دامغة توصلتم لها؟

-الحكومة العراقية وفي اكثر من مناسبة، لم تتهم دولة معينة بصورة مباشرة، وانما اشارت الى تورط بعض العراقيين الموجودين في سوريا، وهذه هي الاشارات، وهناك لجنة وزارية برئاسة الاخ وزير الخارجية كلفت بمتابعة القضية مع الامم المتحدة وعبر المنافذ الدبلوماسية الاخرى، والمهم هو ما نعمل عليه الان في منع تكرار مثل تلك الجرائم.

عملنا السياسي بعيد عن عملنا الوظيفي

×وزارتا الدفاع والداخلية اسندت حقيبتهما الى شخصيتين مستقلتين لكن الآن نرى ان وزير الداخلية امين عام الحزب الدستوري الذي نافس على انتخابات مجالس المحافظات وينافس في الانتخابات النيابية المقبلة الا يعد الامر خرقاً لما اتفقتم عليه؟

- أنا كنت حريصاً في العمل على ابعاد العمل المهني والوظيفي عن العمل السياسي، ووظيفة كل وزير في اية وزارة توجب ان يكون عمله بمسافة واحدة من الجميع وهذا ما اعمل عليه، وبعض التصريحات اشارت الى هذا الامر، والمناخ السياسي للبلد، فنحن داخل وحدة ائتلاف وحدة العراق الذي تشكل من مختلف مناطق العراق وسنخوض الانتخابات التشريعية المقبلة ونحن حريصون على ان تكون وزارتنا حامية للتجربة الديمقراطية وراعية لالتزاماتها الدستورية والقانونية.

وبالنسبة للحزب الدستوري تأسس في عام ٢٠٠٥ وعند تسلمي للوزارة في عام ٢٠٠٦، جمدت نشاطي الحزبي داخل الحزب الذي يسعى بفضل قياداته الموجودة الى استقطاب العراقيين بعمل سياسي مدني سلمي يبتعد عن مظاهر العسكرة والميلشيات، ويرفض تماماً العودة الى النظام الديكتاتوري وثقافة البعث القديمة في الاقصاء والتهميش.

لا اتلقى أي دعم خارجي

×هل تسعون الى تولي منصب رئيس الوزراء، لاسيما ان هناك شائعات تقول بأنكم تتلقون دعماً خارجياً بهذا الخصوص؟

- أنا ارفع عن الاجابة عن مسألة تلقي البولاني دعما خارجياً، هذا هو كلام المنافسين، فالمنافس الان يرمي بالافاعي والعقارب بكل اتجاه، والجميع لم يسلم من هذا الحديث، بالاضافة الى ذلك لا اخلاقياتي، ولاتربيتي ولا البيئة التي انتمي اليها، تسمح لي ان اسير بأتجاه الدعم الخارجي، وبودي هنا ان اشير الى مسألة مهمة، وهي ان اغلب الاحزاب والسياسيين كانوا في الخارج قبل عام ٢٠٠٣ في حين ان جواد البولاني لم يغادر العراق، الا بعد عام ٢٠٠٣، لكن بودي أن اشير إلى مسألة على الجميع ان يفهمها، ان المواطن البسيط بدأ يفرق بين ما نصرح به وما نضمر، ما بين الاقوال والحقائق، فبعض الاحزاب لاتتحمل وجود الشخصيات الوطنية الساعية الى خدمة شعبها، واعتقد بأن هذه اللغة هي لغة وخطاب الفاشلين، اما قضية رئاسة الوزراء ففي حالة وصول ائتلاف وحدة العراق الى قبة البرلمان وفق برنامجه السياسي، والخبرة والكفاءة والنزاهة هي من تفرض نفسها في تولي المناصب، ما دمنا ضمن التجربة الديمقراطية التي نعيشها ولا توجد فيها مناصب ابدية لهذا الشخص او ذاك، واذا ما كلفنا بهذا الامر سنسعى بكل جد الى السير في البلد نحو الاستقرار والنهوض بواقعه في جميع المجالات.

التحالفات القديمة لاتصلح الآن

×بعد التغيير كنتم في المجلس السياسي الشيعي من الاسماء البارزة فيه، والان نراكم في ائتلاف وحدة العراق الذي يضم جميع المكونات العراقية، ما السر في هذا التحول؟

-ظروف عام ٢٠٠٣ تضعنا في صورة ملامحها تقول ان العراقيين انقسموا فيما بينهم بين المؤيد للعملية السياسية الجديدة او المعارض لها، فضلاً عن طرف ثالث يراقب ويلاحظ بحذر، وحتى في بداية العمل في مجلس الحكم، وكذلك في عملنا بالائتلاف العراقي الموحد، كانت التشكيلات والاطر تصلح للاعوام السابقة، الان فقدت صلاحياتها بشهادة واعتراف الاخرين، والجميع الان يبحثون عن اطار تنظيمي سياسي يحاول من خلاله عبور المرحلة السابقة، وهناك من استطاع ان يتجاوزها، ولكن للاسف البعض ما يزالون يعيشون ضمن الاطار المنغلق الجامد، واخرن وسعوا من تلك الاطر ضمن ايديولوجياتهم وسياسات أحزابهم، ونحن منذ عام ٢٠٠٣ بالرغم من كوننا محسوبين على هذا التوجه السياسي العام استطعنا التحرر من تلك المرحلة وتوجهنا صوب العمل الوطني بعيداً عن تلك الولاءات الضيقة، والمفترض ان يتوجه الجميع لبناء الدولة المدنية الحديثة، والنجاح والفشل في ذلك يحدده اختيار المواطن و صناديق الاقتراع.

×ما طبيعة علاقتكم مع رئيس الوزراء؟

-نعم هناك بعض المشاكل، وتحملناها وتجاوزناها من اجل مصلحة البلد، وقبلنا بالكثير من المعلومات الخاطئة والوشايات والاخبار الكيدية، ونحن علاقاتنا طيبة مع الجميع، حتى وان كانت هناك بعض التشنجات نتحملها من اجل بناء الدولة؟

اقالة عبد الكريم خلف لاسباب سياسية

×اقالة عبد الكريم خلف تدخل ضمن تلك الاختلافات؟

- أنا لا اريد ان اتكلم بهذا الموضوع، انا ضد اقالة الجيدين ومن ضمنهم اللواء عبد الكريم لوشايات ومعلومات كيدية أنا ضد محاربة الاشخاص، الذين خدموا بلدهم وضحوا من اجله، وللأسف اقولها ان هناك جهات واطراف منحازة لتأخير بناء الدولة ولتعطيل قدرات البلد وكانت ضد نمو الوزارة بهذا الشكل، ومبرراتها حسابات سياسية، واذا كانت هناك محاسبة يجب ان تشمل الجميع، اليس من الغريب ان يعامل اللواء عبد الكريم خلف بهذه الطريقة وهو الضابط الوطني الذي علق بعض افراد عائلته على اعمدة الكهرباء ولم يتنازل عن وطنيته ابداً، فلينظروا الى سيرته الذاتية وتضحياته من اجل الوطن معروفة ومع ذلك نقول ان علاقتنا جيدة والحكومة ساعية بجد الى بناء الدولة وفق المرتكزات الديمقراطية.

الحكومة جادة بتسلم الدايني

×اين وصلتم باسترداد المتهم محمد الدايني، وهناك من يقول بأن هناك ضغوطات من دول عربية على ماليزيا بعدم تسليمه؟

- وزارة الخارجية هي المسؤولة عن هذا الملف وهي جادة بالعمل به ومتابعته، وتساعدها وزارة الداخلية عبر الشرطة العربية والدولية والادعاء العام، الملف أكمل وسلم الى وزارة الخارجية، ولدينا الان مفرزة تتابع مع السلطات الماليزية في هذا الاتجاه، لاعادته الى العراق، السيد رئيس الوزراء يتابع هذا الموضوع بصورة مباشرة، ومثل تلك المهمة تحتاج الى وقت خاصة وانها تعتمد على طبيعة العلاقة بين البلدين، والحكومة استخدمت جميع وسائلها في سبيل استلام محمد الدايني، اما الضغوطات العربية لم نسمع بها.

هوايات متوقفة تماماً

×نحن نعرف بأنكم من عشيرة آل بدير، فماذا يعني لقب البولاني؟

- تاريخيا بولان كنية لاحد الشخصيات الذي يدعى العصيم بن عمرو بن الغوث بن طي، ويعود في اصوله الى قبيلة طي العربية، وهذا هو السبب في حملي هذا اللقب، وجذورنا تعود لتلك القبائل العربية، وانا أنتمي لوطني فوق أي انتماء آخر.

×الهوايات التي تمارسها؟

-الهوايات متوقفة تماماً لكوني اعمل بحدود ١٨-٢٠ ساعة، واكثر هواية اعشقها هي النوم لمدة ساعتين.

×تستمع الى الاغاني؟

-احيانا استمع الى فيروز، واعشق داخل حسن لكون والدي يعشقه، ومطرب المقام الاول محمد القبانجي مدرسة احترمها، وكذلك استمع الى ابداعات المرحوم رياض احمد، واحترم الفنان كاظم الساهر.

×هل جنابكم متزوج؟

- نعم ولدي ثلاثة اولاد واربع بنات.

×هل الزوجة من اقاربك؟

-أنا والدتي من عشيرة ربيعة (الصبيح) محافظة العمارة ولذا كان زواجي عن طريقها ومن نفس عشيرتها.

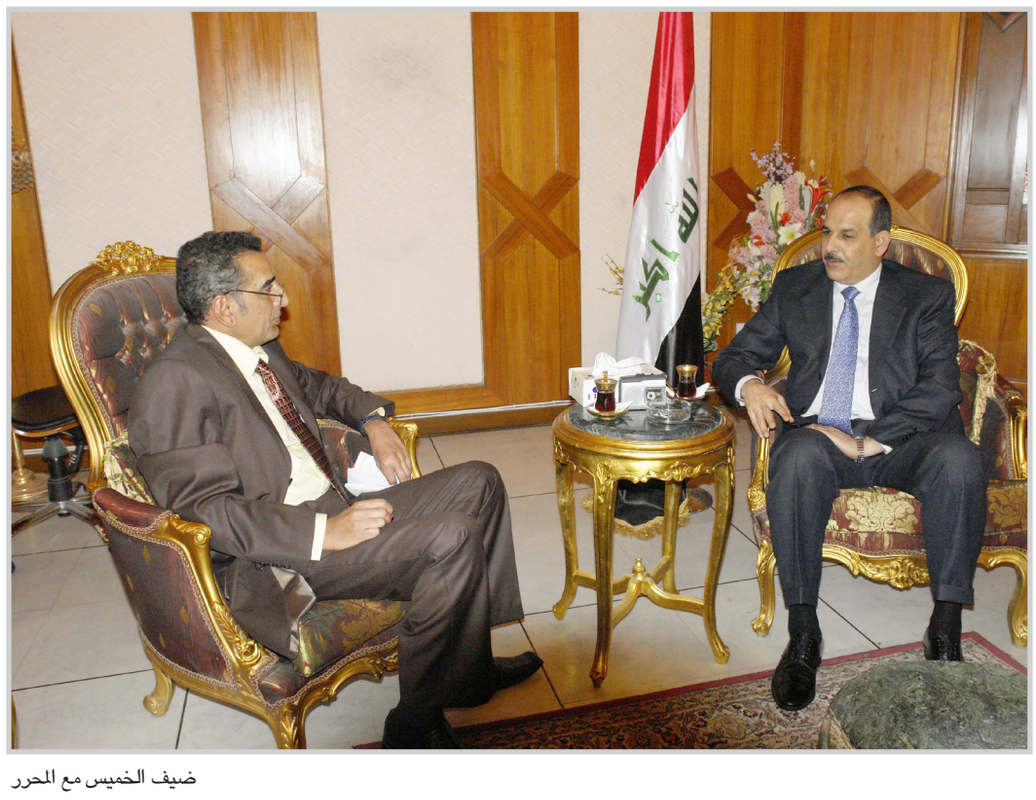

ضيف الخميس مع المحرر